ق

ولو كان كذلك لم يدل على شيء منها اذ العام لا دلالة له على الخاص لكن اللازم باطل لدلالته عند الاطلاق على القول المخصوص قال المصنف بناء على هذا الاختلاف لا يكون افعال النبي صلى الله عليه وسلم موجبة عندنا خلافا لهم والذي ذكره المصنف يرد عليه ان النبي عليه السلام اذا فعل فعلا وواظب عليه من غير تركه مرة يكون واجبا مع انه لم يوجد فيه صيغة الامر اللهم الا ان يقال المواظبة زائدة على نفس الفعل والنزاع ليس الا فيه وتحرير موضع الخلاف ان يقال اذا نقل الينا فعل من افعال النبي عليه السلام التي ليست بسهو مثل الزلات ولا طبع مثل الاكل والشرب ولا من خصايصه مثل وجوب التهجد والضحى ولا ببيان لمجمل مثل المسح على الناصية هل يسعنا ان نقول فيه امر النبي عليه السلام بكذا او هل يجب علينا اتباعه في ذلك ام لا فعند مالك في احدى الروايتين عنه وبعض اصحاب الشافعي يصح اطلاق الامر عليه بطريق الحقيقة ويجب علينا الاتباع وعندنا لا واستدل المصنف لمطلوبه بوجوه ثلثة الاول يلزوم التناقض في قولنا فلان يفعل كذا ويامر بخلافه على تقدير كون الفعل امرا والتناقض محال وكل تقدير يستلزم المحال فهو محال والثاني لو كان الامر حقيقة في الفعل لاطرد في كل فعل اذ الاطراد من غير مانع من امارات الحقيقة ولكنه لم يطرد اذ لا يقال للاكل والشارب آمر ان فوجب ان لا يكون حقيقة والثالث ان لكل مقصود من مقاصد الفعل كالماضي والحال والاستقبال مختص بصيغ وضعت لها والمراد بالامر من اعظم المقاصد لحصول الابتلاء به فاختصاصه بالعبارة احق من غيره فاذا ثبت اصل الموضوع كان حقيقة ولا يكون حقيقة في غيره والا يلزم الاشتراك وهو خلاف الاصل هذا تقرير ما في الكتب ولكن في الوجه الاول بحث لان لزوم التناقض ممنوع اذ شرطه اتحاد الموضوع ولم يوجد على تقدير كونه مشتركا اذ يجوز ان ينفي احد معنيي المشترك ويثبت الاخر من غير تناقض ولهذا يجوز ان يقال المشتري في السماء بمعنى الكوكب والمشتري ليس في السماء بمعنى قابل البيع ولا تناقض فكذا يصح ان يقال فلان يفعل كذا والمراد به الفعل الحقيقي ويامر بخلافه والمراد بهذا الامر القول المخصوص لا الفعل فلا يلزم التناقض قوله واطلاق اسم الامر على الفعل اشارة الى جواب الخصم عن دليله فان الخصم استدل بقوله تعالى وما امر فرعون برشيد اي فعله اذ الفعل يوصف بالرشد وعدمه دون القول والاصل في الاطلاق الحقيقة فلو لم يكن الفعل امرا لما اطلق عليه فاجاب عنه بان اطلاق الامر على الفعل في بعض الصور مجازي بدليل صحة نفي الامر عنه لجواز ان يقال ما امر ولكن فعل او فعل كذا ولم يامر به وصحة النفي من علامات المجاز اذ الحقيقة لا يجوز نفيها

لا يقال للسبع ليس باسد ويجوز نفيه عن الشجاع كما اطلق على الشان في قوله تعالى وما امرنا الا واحدة كلمح بالبصر واريد بالامر في قوله تعالى وما امر فرعون فعله بدليل قوله فاتبعوا امر فرعون او المراد به شان فرعون او المراد به فعله لكن لا لخصوص كونه فعلا بل لعموم كونه شانا وحقق المصنف كون الفعل مجازا بعلامة اخرى للمجاز وهو ان اختلاف الجمعين من علامة المجاز بيانه ان اللفظ اذا كان ذلك اللفظ مجازا بالنسبة الى المدلول الاخر كالامر فان جمعه باعتبار مفهومه الحقيقي وهو القول المخصوص على اوامر وقد جمع باعتبار مفهومه المجازي وهو الفعل على امور ولا عكس لهذه العلامة اذ العلامة لا تنعكس فان اتحاد الجمع باعتبار مفهومه الحقيقي والمجازي لا يدل على نفي المجاز فانه يقال اسد للشجعان كما يقال للضراغم فيل انه اختلاف الجمع قد يجوز ان يكون لمعنى المشترك ولهذا جمع العود بمعنى الخشب على عيدان وبمعنى الة على اعواد وهو مشترك بينهما فليكن الامر كذلك لكن ان يجاب ان الاعواد والعيدان جمعا عود مطلقا من غير تخصيص بقي هنا بحث مهم وهو ان امرا على صيغة فعل وهو لا يجمع على فواعل البتة لان فواعل في الثلاثي اما جمع فاعل اسما كلكواهل جمع كاهل واما جمع فاعلة اسما وصفة كالكواثب وضوارب اللهم الا ان يجعل اوامر جمع آمرة مجازا كان صيغة افعل جعلت آمرة مجاز المبالغة كما جمع نهي على نواهي بهذا التاويل ثم ابتدا المصنف ما قال في حديث صوم الوصال وخلع النعال بيانه ان النبي صلى الله عليه وسلم واصل وواصل الصحابة موافقة له واقتداء به انكر عليهم الموافقة فقال اني لست كاحدكم اني ابيت عند ربي يطعمني ويسقيني ولما خلع نعليه في الصلوة خلع الناس نعالهم فقال منكرا عليهم بعد فراغه من الصلوة ما لكم خلعتم نعالكم فلو كان الفعل موجبا وامرا لصار كانه امر بالوصال وخلع النعال ثم انكر عليهم وهو باطل هذا تحرير ما قاله وفيه بحث لان الانكار ما كان للمتابعة من حيث هي ولهذا علل الانكار بامر زايد على المتابعة وهو ان هذا الفعل مخصوص بي لاني ابيت عند ربي يطعمني ويسقيني وانتم لستم مثلي في هذا الفعل ولو كان الانكار لاجل نفس الاتباع لكان يقول لا تتبعوني وايضا علل الانكار في خلع النعال بان جبريل عليه السلام قد اخبرني بان في نعليك قذرا فاخلعهما فالانكار وقع لامر زايد على الاتباع وكيف يجوز الانكار على نفس الاتباع فقد امرنا بالاتباع والتاسي به بقوله تعالى فاتبعوني وبقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وبقوله وما آتيكم الرسول فخذوه وفعله مما اتى به وايضا هذا الدليل

فواعل

اه افتدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)